



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

7 رجب 1440 – 14 مارس 2019





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

محمد بن ناصر يرفع احتفاء حقوق الانسان بجازان باليوم العالمي للمرأة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 30 جماد ثاني 1440 هـ - 7 مارس 2019م
<https://www.al-madina.com/article/619953>

واس - جيزان

رفع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان اليوم , احتفاء فرع هيئة حقوق الإنسان ومكتب هيئة الأمم المتحدة بمنطقة جازان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وذلك على مسرح كلية إدارة الأعمال بجامعة جازان .

وبدأ الحفل الخطابي المقام بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم , ثم ألقى مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بجازان عبدالله بن إدريس المبارك , كلمة أعرب فيها عن سعادته وكافة منسوبي الفرع برعاية صاحب السمو الملكي أمير المنطقة لاحتفال الفرع باليوم العالمي للمرأة , مشيراً إلى أن الاحتفاء بهذه المناسبة يأتي تأكيداً على الدور الذي تقوم به المرأة في المجتمع السعودي والعربي والإسلامي , والحقوق التي كفلها لها الشرع الحنيف , منذ بزوغ فجر الإسلام.

وأكد المبارك أن مجال حماية حقوق المرأة وتمكينها يعد من أكثر المجالات نصيباً من الإصلاح والتطوير في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود, وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله - . من جانبها بينت عضو مجلس لجنة الأسرة والمرأة والطفل بهيئة حقوق الإنسان سمها بنت سعيد الغامدي أن الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة يأتي تذكيراً بدور المرأة في المجتمع من تربية للأبناء وغيرها من المهام التي تضطلع بها , وكذا التعريف بحقوق والمرأة وواجباتها في المجتمع والنظر للمرأة كشريك هام وفاعل, مؤكدة أن رؤية المملكة 2030 جاءت لتترجم ذلك عبر العديد من البرامج والمبادرات الوطنية التي ترفع سقف الطموح حول مشاركتها في التنمية والاقتصاد, في ظل ما حققت من تقدم ونجاحات في جميع المجالات, مفيدة أن الدولة قامت بحزمة من الإصلاحات ومراجعة الأنظمة واللوائح لدعمها وتمكينها وفق ثوابتنا الدينية وقيمتنا الاجتماعية, ومنهجنا الوسطي, بما يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات.

ثم شاهد سمو أمير منطقة جازان والحضور عرضاً مرئياً عن الجهود والخدمات التي يقدمها فرع هيئة حقوق الإنسان بجازان , وألقت الشاعرة سهام العريشي قصيدة شعرية بالمناسبة. وكَرّم سمو أمير منطقة جازان في ختام الحفل الجهات المتعاونة في تنفيذ الفعالية , راجياً سموه العون والتوفيق للجميع .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس مجلس الشورى: المملكة حريصة على نصره أشقائها في سبيل إحقاق العدل ورفع الظلم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م

<http://www.alriyadh.com/1743499>

أكد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - تحرص على نصره أشقائها، بكل ما جباها الله - عز وجل - من وسائل ومقومات، مسخرة مكانتها الإسلامية والسياسية والاقتصادية إسلامياً وعربياً ودولياً، في سبيل إحقاق العدل ورفع الظلم.

وقال معاليه في كلمة المملكة التي القاها أمام الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تنعقد تحت رعاية الملك محمد السادس، وانطلقت أعمالها مساء اليوم بالرباط بمشاركة رؤساء مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأضاف: إن مواقف المملكة تجاه القضايا الإقليمية والدولية ثابتة وواضحة، حيث تعد القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتها، وذلك استنشاعاً لمكانة القدس الشريف، مسرى نبينا محمد ﷺ، وإيماناً بقول الله عز وجل في كتابه الكريم: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ".

وشدد معاليه على أن القضية الفلسطينية كانت ولا زالت هاجس المملكة الأول في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني حتى نيل حقوقه كاملة على أراضيه. وإن بلادي تستند في دعمها للقضية الفلسطينية إلى موقفها الثابت تجاه استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، وقد تشرفت المملكة بأن احتلت المرتبة الأولى بين دول العالم المؤازرة للشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، مجددة موقفها الثابت باستنكار ورفض أي قرار يدعو إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لقوى الاحتلال الإسرائيلي، وقد أكد ذلك خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في لقائه مؤخراً بفخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأن حل القضية الفلسطينية مهم ليس فقط لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، وإنما للاستقرار العالمي، وفي هذا الشأن فإننا نثمن جهود الدول الإسلامية المساندة لإيجاد حل عادل لهذه القضية.

وأكد الدكتور عبدالله آل الشيخ أن القضية الفلسطينية تحتل مكانة خاصة لدى قيادة المملكة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، مشيراً إلى أن تسمية الملك للقمة العربية التاسعة والعشرين التي عقدت في الظهران بقمة القدس، ما هي إلا ترجمة حقيقية وواقعية لما تمثله هذه القضية من أهمية ومركزية جوهرية بالنسبة للأمم العربية والإسلامية، مستشهداً بما أشار إليه - حفظه الله - في كلمته خلال الافتتاح بقوله: "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين".

وفي معرض كلمته بعث رئيس مجلس الشورى ومن أمام المؤتمر الرابع عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التحية الصادقة للشعب الفلسطيني المرابط والصامد في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وخص بالتحية الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي المعتقلين بغير وجه حق، كما خص معاليه النواب البرلمانيين الفلسطينيين، داعياً في هذا الصدد المجتمع الدولي للوقوف مع منظمة التعاون الإسلامي في سبيل إطلاق سراحهم والإفراج عنهم.

وجدد الدكتور عبدالله آل الشيخ دعم المملكة للشرعية في اليمن في مواجهة عبث مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وذلك من خلال قيادتها للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مؤكداً في الوقت نفسه دعم المملكة لكل الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن، وفقاً للمرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216 والقرارات الدولية ذات الصلة، وذلك للوصول إلى تسوية شاملة في اليمن،

كما تحمّل المملكة المليشيا الحوثية الإرهابية التابعة لإيران كامل المسؤولية حيال نشوء واستمرار الأزمة اليمنية والمعاناة الإنسانية الناتجة عنها.

وقال معاليه: إن المملكة العربية السعودية إلى جانب وقوفها سياسيًا مع الشرعية في اليمن، فإنها لم تغفل الجانب الإنساني ومد يد العون للمحتاجين، ففي ظل الأزمة التي يتعرض لها الشعب اليمني الشقيق، حرصت المملكة على أن تكون أول من استجاب لنداء الأمم المتحدة العاجل لإغاثة اليمن، حيث نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية خلال الفترة الماضية أكبر خطة استجابة للإغاثة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة لمساعدة الشعب اليمني، وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة لليمن منذ العام 2014م أكثر من 13 مليار دولار، بالإضافة إلى تبرعها مؤخرًا بمبلغ 500 مليون دولار كمساعدات إنسانية، ضمن خطة الاستجابة السريعة للوضع الإنساني في اليمن، التي أطلقتها الأمم المتحدة، دعمًا للخطة الأممية، وذلك في مؤتمر جنيف للمانحين من أجل جمع التبرعات للأزمة الإنسانية في اليمن برعاية الأمم المتحدة وسويسرا والسويد، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة.

كما جدد الدكتور عبدالله آل الشيخ التحذير من خطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية على استقرار الأوضاع الأمنية، وعلى سير برامج التنمية في جميع دول العالم.

ودعا معاليه في هذا الصدد إلى تضافر الجهود في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب ومنظماته، والمشاركة في الجهود الدولية لمحاربه والقضاء على مظاهره، وسن المزيد من القوانين والتشريعات المجرمة للعمليات والجرائم الإرهابية بكافة أشكالها، وتخفيف منابع الفكر الإرهابي، ومصادره التمويلية، ووضع قوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها وفضحها ومحاربتها.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أن المملكة العربية السعودية عانت، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى من الإرهاب، وقادت العديد من الجهود الدولية الرائدة لمحاربه على كافة الأصعدة بما في ذلك تجفيف منابعه الفكرية والتمويلية، إذ أثمر التعاون الأمني المشترك مع العديد من الدول عن إحباط العديد من المحاولات الإرهابية الأتمة، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل المشترك في محاربة الإرهاب وغسل الأموال بلا هوادة ولا تساهل.

وأعرب معاليه عن الأمل في نجاح أعمال الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في الرباط، مؤكدًا أن قضايا اللاجئين والمهاجرين والنازحين من بلدانهم بسبب مآسي الحروب والنزاعات هي على رأس القضايا الإنسانية الملحة.

وأكد الدكتور عبدالله آل الشيخ استمرار المملكة العربية السعودية في مساعيها بالتعاون مع المجتمع الدولي في بذل الجهود المادية والمعنوية لمكافحة آفة الإرهاب وتمويله ومحاربة الفكر المتطرف، مشيرًا إلى أن المملكة من الدول المؤسسة للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في عام 2014م، بالإضافة إلى مساهمة ومشاركة المملكة في إنشاء المركز العالمي لاستهداف تمويل الإرهاب، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج ومقره العاصمة الرياض في عام 2018م.

وأضاف معاليه: إنه لا يمكن لنا الحديث عن خطر الإرهاب ودعم الإرهابيين دون الإشارة إلى النظام الإيراني وما يقوم به من سياسات عدائية وأعمال إرهابية، وتصدير للفكر الإرهابي ودعم لمنظماته، وتدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة في عالمنا الإسلامي دون احترام لأصول الدين الحنيف أو مبادئ حسن الجوار، مؤكدًا معاليه الرفض التام لسياسات إيران كما يرفضه ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

وقال معاليه: "من منطلق المبادئ والثوابت الإسلامية والعربية، فإننا لا نتهاون ولا نتأخر في تأدية واجباتنا الإنسانية تجاه الأزمات التي يعاني منها العديد من دول وشعوب المنطقة والعالم دون تمييز ديني أو عرقي، فقد قدمت المملكة مساعدات تتجاوز (35) مليار دولار لأكثر من (80) دولة في المجالات الإنسانية والخيرية والتنمية".

وعبر رئيس مجلس الشورى عن قلق المملكة العربية السعودية العميق من استمرار الأزمة السورية، وما يمر به الشعب السوري الشقيق من معاناة، على كافة الأصعدة، مؤكدًا على أهمية الأخذ بشكل جاد بمسار الحل السياسي لهذه الأزمة، بما يضمن استقرار سوريا ووحدتها وأمنها، ومنع التدخل الأجنبي أو أي محاولات للتقسيم، وذلك وفق المبادئ المتفق عليها والمتمثلة في إعلان (جنيف 1) وقرار مجلس الأمن (2254).

كما عبر معاليه عن إدانة المملكة لما يتعرض له مسلمو الروهينجيا في بورما، داعيًا المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف تلك الممارسات وإعطاء الأقلية المسلمة في ميانمار حقوقها دون تمييز أو تصنيف عرقي.

وخاطب معاليه رئيس مجلس الشورى الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الاتحاد بالتأكيد على أن التحديات والأزمات التي تواجه العالم الإسلامي تحتم علينا استشعار المسؤولية ومضاعفة الجهود للقيام بواجباتنا تجاه أوطاننا وشعوبنا الإسلامية الكريمة، والعمل على تعزيز قدراتنا للتعامل مع هذه التحديات والأزمات بأسلوب حكيم ورشيد، يقودنا إلى تحقيق تدارس تداعيات هذه الأزمات وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك الاجتماعية، والحرص على جمع كلمتنا وتوحيد صفنا لمواصلة مسيرتنا من أجل تحقيق الأهداف والتطلعات.

وأعرب معاليه في ختام كلمته عن أمله في أن يثمر المؤتمر الرابع عشر للاتحاد واجتماعاته المصاحبة، عن نتائج فعّاله نحو كل ما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء والازدهار للشعوب الإسلامية والعربية.

وأكد معاليه الترحيب بعقد هذه المؤتمرات على أن تعزز وتسهم في دفع عجلة التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، خاصة في ظل ما تشهده من ظروف بالغة التعقيد على المستويين الإقليمي والدولي، مما يوجب علينا جميعاً العمل على تعزيز قدراتنا للتعامل مع هذه الظروف نحو تحقيق ما نتطلع إليه من أجل حاضر آمن ومستقبل واعد لشعوبنا الإسلامية.

وقال معاليه: إن الواجب الإنساني والإسلامي كدول أعضاء في هذا الاتحاد يحتم علينا أن نبذل المزيد من الجهود عبر الدبلوماسية البرلمانية وأن نقدم المزيد من الحلول السياسية لإنهاء جميع الأزمات والحروب في أنحاء العالم الإسلامي، نظراً إلى أن إنهاء تلك الأزمات والحروب واحترام حقوق الجوار يعد أهم وأبرز العوامل لتعزيز الأمن والأمان وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

واختتم معاليه كلمته أمام المؤتمر بالتأكيد والطموح على أن يُشكّل الاجتماع نقطة تحول في مسيرة العمل الإسلامي البرلماني المشترك، والعمل جاهدين على توثيق آفاق التعاون، وتكثيف الجهود لتحقيق أهداف هذا الاتحاد، وخدمة مصالح شعوبنا، إيماناً بقول المولى عز وجل في كتابه الكريم: *وتعاونوا على البر والتقوى*.

ووجه معاليه رئيس مجلس الشورى الشكر والتقدير للمملكة المغربية الشقيقة ولرئاسة ومنسوبي مجلس النواب ومجلس المستشارين، على الجهود المتميزة في إنجاح أعمال هذه الدورة، معرباً عن تمنياته الصادقة للخروج بنتائج إيجابية تخدم ديننا ومصالح شعوبنا وتدعم استقرار دولنا.

وقد حضر جلسة الافتتاح معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المغربية عبدالله بن سعد الغرير وأعضاء وفد مجلس الشورى معالي الأمين العام للمجلس الأستاذ محمد بن داخل المطيري وأعضاء المجلس الدكتور فهد العنزي واللواء علي العسيري والدكتورة موضي الخلف ولينه آل معينا.

وكان معاليه رئيس مجلس المستشارين السيد عبدالحكيم بن شماش قد افتتح في وقت سابق من صباح اليوم بالرباط أعمال الدورة الحادية والعشرين للجنة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولجنة صياغة البيان الختامي للمؤتمر بمشاركة عضوي مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي واللواء متقاعد علي العسيري وذلك في إطار مشاركة وفد المجلس برئاسة معاليه رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن آل الشيخ في أعمال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس دول منظمة التعاون الإسلامي.

وتم خلال الاجتماع انتخاب نائبى الرئيس من المجموعتين الأفريقية والآسيوية، وانتخاب المقرر، واعتماد جدول أعمال اللجنة.

كمت تم خلال الاجتماع تدارس واعتماد تقريرى اللجنة التنفيذية لاجتماعيها الأربعين والحادي والأربعين وملحقاتهما، وتقرير لجنة الرقابة المالية عن حسابات عام 2018، والميزانية المقترحة للسنة المالية 2019 م.

كما استعرض الاجتماع العام للجنة المسائل التنظيمية حيث تدارس الأعضاء بعض المقترحات. واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة برئاسة مقرر المؤتمر وبمشاركة مقرري اللجان المتخصصة الدائمة الأربع والمفتوحة العضوية لصياغة البيان الختامي للمؤتمر، وتحديث مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، واعتماد تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة العامة للاتحاد.



«نزاهة» تستقطب الطلاب والطالبات للمشاركة في مكافحة

الفساد

25 ألفاً جائزة المركز الأول في مسابقة «الفيلم التوعوي»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م
<https://www.al-madina.com/article/620096>

سعيد الزهراني - الطائف

A A

استقطبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي، والكليات العسكرية ومؤسسة التعليم التقني والتدريب المهني للمشاركة في مكافحة الفساد، عبر مسابقة تتضمن إتاحة الفرصة أمام الطلاب والطالبات في هذه المرافق التعليمية المستهدفة بإعداد فيلم يهدف إلى إحداث أثر توعوي من خلال تعزيز قيم النزاهة في 4 مجالات، منها: المحافظة على الممتلكات العامة، ونبذ ممارسات الفساد (الواسطة، الرشوة) وذلك بشكل عام، وفي ممارسة النشاط الطلابي (النزاهة العلمية).

وحددت «نزاهة» الثالث والعشرين من شهر رجب الجاري كآخر موعد لاستقبال الأفلام المعدة من قبل الطلاب. وتصل جائزة المركز الأول إلى 25 ألف ريال.

تجدر الإشارة إلى أن أندية نزاهة انطلقت في المؤسسات التعليمية إيماناً من الهيئة بأهمية تكوين نوع من الوعي لدى طلاب وطالبات الجامعات والكليات عبر الممارسات الإيجابية لمنظومة قيم النزاهة لكي تكون قادرة على خلق اتجاهات وطنية إيجابية لديهم تنبذ الفساد بكل صورته.



«أبشر».. قاهر الزحام في الإدارات الحكومية

نقلة نوعية إلكترونية.. و139 مليون خدمة منذ الانطلاق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م
<https://www.al-madina.com/article/620095>

داوود الكثيري - جدة - تصوير - أحمد حجازي

لا تزال ذاكرة الكثير من المواطنين والمقيمين تحتفظ بمشاهد الطوابير الممتدة لعشرات الأمتار عند بوابات الدوائر الحكومية، والحضور المبكر مع ساعات الفجر الأولى من أجل الحصول على أرقام للاستفادة من خدماتها، سواء المديرية العامة للجوازات، أو الإدارة العامة للمرور، وكذلك الأحوال المدنية، وغيرها من الجهات الخدمية، كما لا تزال تتذكر شريط تلك المرحلة وما كابده من عناء ومشقة للحصول على خدمة محددة، قد تضطر حينها إلى استنفاد يومك كاملاً. سلسلة المعاناة آنذاك لم تقتصر على تلك فحسب، بل تصل أيضًا إلى صعوبة الحصول على مواقف سيارات، وشكاوى من

سوء الخدمات وعدم ربطها مع الجهات المعنية، لكن مع إطلاق وزارة الداخلية برنامج «أبشر» كأداة خدمة لا رقابية، أصبح كل ذلك من الذكريات، وبات بإمكان المواطنين والمراجعين وهم في منازلهم أو أمكاتبهم القيام بنحو 30 خدمة بأنفسهم، دون الحاجة للمراجعة للذهاب للمراجعة، توفيراً للوقت والجهد وتسهيلاً للإجراءات على المواطن والمقيم، إضافة إلى الدقة في الأداء.

هنا يقول الدكتور طلق بن عوض الله السواط، إن «برنامج أبشر يعتبر نقله نوعية وتطويرية في خدمات وزارة الداخلية المتعلقة بالمراجعين، وربطها بالبريد (واصل) وعدد من الجهات ذات العلاقة، يتعتبر إنجازاً كبيراً». وأضاف: يعتبر البرنامج أكثر من رائع، وعلى سبيل المثال، عايشت تجربة تجديد رخصة القيادة في المرحلتين قبل البرنامج، والآن، والفرق واضح، حيث أصبح بإمكانني تجديدها وأنا في أي مكان، وتصلني للمكان الذي أريده، واختصار يسابق الزمن، وربط قواعد بيانات وزارة الداخلية مع الجهات ذات العلاقة، وليت كل الجهات الحكومية تحذو حذوها في سبيل راحة المراجعين من مواطنين ومقيمين.»

فيما قال العم عواد العديني، إن «أبشر» خفف الزحام الذي كنا نعانيه والمراجعات والملاحظات التي كنا نعانيها سابقاً، وبات بإمكاننا الحصول على الخدمة من موقعك، وخاصة في ظروف محددة كوجود وفاة لذوي أحد العمالة التي لديك، فتقوم فوراً بإصدار تأشيرة خروج وعودة، بدلاً من مراجعة الجوازات، ويعتبر برنامجاً ناجحاً جداً، وإذا وجدت ملاحظة بسيطة في الإجراء فحينها تلجأ للمراجعة.»

أما الشاب لؤي الشريف فيعبر عن اعتزازه ببرنامج أبشر، والذي وفر وقته وجهده وأصبح بإمكانه إنجاز الخدمات الحكومية وهو يعمل في مكتبه، ومنها على سبيل المثال الأحوال المدنية، الجوازات، بدلاً مما كان عليه سابقاً في ذهاب نصف اليوم وهو في ممرات تلك الدوائر ما بين ذهاب وأياب.»

الجوازات: 11.6 مليون مستفيد موثق من «أبشر»

أوضح مساعد مدير عام الجوازات لشؤون التقنية العميد خالد الصيخان لـ«المدينة»: «أن أبشر يقدم العديد من الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين (حوالي 30 خدمة)، كما نفذ البرنامج نحو (138,822,409) خدمة تفاعلية، منها 80,979,787 خدمة للمواطنين، و 57,842,622 خدمة تفاعلية لبرنامج مقيم، فيما بلغ عدد المستفيدين 11.6 مليون مستخدم موثق منذ تدشين البرنامج في عام 2010 م.

وأضاف الصيخان: «مرّ البرنامج بعدة مراحل تطويرية منذ تدشينه، حيث كانت بداية أبشر هي خدمة واحدة وهي خدمة تأشيرة الخروج والعودة ثم تم تطوير النظام بإضافة خدمات الجوازات، وكان لكل خدمة إجراءات يمكن تحويلها إلكترونياً وإجراءات تحتاج لوقت أطول. وزاد: «تم تقسيم المستفيدين إلى 3 أقسام لتنظيم عملية تقديم الخدمات الإلكترونية.»

مستشار تقني: منصة خدماتية تكاملية بحتة

قال المستشار التقني مساعد بن إبراهيم السليمان: إن واقع نجاح الخدمات التطبيقات التقنية، التي يتم تطويرها يكون أساس نجاحها نتائج قياس مؤشرات الرضا للمستخدم النهائي، وإذا استثنى الجانب التقني وسلطنا الحديث على الجانب الخدماتي وبالذات، ما أثير في الأونة الأخيرة حول تطبيق «أبشر» «سليبا من بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، الذي بني مفهومهم على الحرص والمحافظة على حقوق النساء والذي بلادنا المملكة تشاركهم هذا الحرص.

وأضاف: «يتميز تطبيق أبشر بعدة مميزات مهمة، أبرزها: (إن تطبيق أبشر وهو منظومة خدمات تكاملية كمنصة لجملة من تطبيقات فرعية تكاملية وجميعها تهدف إلى حوكمة الإجراءات ومزيد من الشفافية في الخدمة للجميع كمبدأ المحافظة على الحقوق والواجبات للمواطن والمقيم.)

وأشار السليمان إلى مفهوم المقارنة الخدمائية الاجتماعية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطبيق أبشر وخدماته وما يقدم من خدمات اجتماعية أمريكية ترتبط بـ Social Security Number (SSN)، فكلاهما ضمن منظومة خدمات اجتماعية والأخير يدخل في بعض خدماته مفهوم الخدمة الرقابية.

منذ 2009 وحتى عام 2018

453 توصية للأمم المتحدة في حقوق الإنسان قبلتها السعودية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 رجب 1440هـ - 14 مارس 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1712056>

«عكاظ» (جدة)

أوضحت هيئة حقوق الإنسان أن الجولات الثلاث للأمم المتحدة خلال الأعوام الـ10 الماضية (2009-2018) شهدت قبول المملكة العربية السعودية 453 توصية (بشكل كامل وجزئي) ضمن تقاريرها الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان.

وجاء تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة -وفقاً لما نشرته الهيئة عبر حسابها في «تويتر» (اليوم) (الأربعاء)- على النحو التالي: الجولة الأولى عام 2009 قدمت لها 70 توصية، قبلت منها 52 توصية، الجولة الثانية عام 2013 قدمت لها 225 توصية، قبلت منها 151 توصية، وقبلت جزئياً 37، الجولة الثالثة عام 2018 قدمت لها 258 توصية، قبلت منها 182 توصية، وقبلت جزئياً 31 توصية.

وكشفت هيئة حقوق الإنسان أنه زار المملكة أربعة مقررين خاصين ضمن التعاون مع آليات الأمم المتحدة، وهم: المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين (في أكتوبر 2002)، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (في فبراير 2008)، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (في يناير 2017)، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (في مايو 2017).

أكدت الهيئة أن المملكة عززت القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان عبر إبرامها مذكرة تفاهم عام 2012 مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبلغ عدد الأنشطة التي أقيمت في إطار هذه المذكرة أكثر من 47 نشاطاً.

وأبانت الهيئة أن المذكرة حققت نتائج إيجابية، تمثلت في: تعزيز تعاون المملكة مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، المساهمة في العديد من مجالات حقوق الإنسان، المساهمة في إعداد خطة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، تعزيز وتطوير التعاون في مجال تعليم حقوق الإنسان، تطوير قدرات هيئة حقوق الإنسان في إطار اختصاصها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وحول اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية والبروتوكولات التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، أوضحت هيئة حقوق الإنسان أنها كالتالي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

وأضافت الهيئة أن المملكة طرف في ثلاثة بروتوكولات هي: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (OP-CRC-SC)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (OP-CRC-AC)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (OP-CRPD).

وعرّفت الهيئة الاستعراض الدوري الشامل (UPR) بأنه إحدى آليات مجلس حقوق الإنسان المهمة التي تهدف إلى تحسين أحوال حقوق الإنسان في كل دولة، من خلال استعراض السجلات الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مرة كل أربع سنوات.

وينبغي على كل دولة أن تقدم تقريراً يوضح الإطار القانوني والمؤسسي والإجراءات التي اتخذتها لتحسين أحوال حقوق الإنسان فيها، إضافة إلى ذلك تعد المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريرين آخرين، أحدهما يتضمن تجميعاً للمعلومات الواردة من آليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن هذه الدولة، والثاني يتضمن ملخصاً للمعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويعمل الاستعراض الدوري الشامل على تقييم مدى احترام الدول لالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان المنصوص عليها في: ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، التعهدات والالتزامات الطوعية التي قدمتها الدولة (سياسات أو برامج وطنية بشأن حقوق الإنسان تم تنفيذها)، القانون الإنساني الدولي القابل للتطبيق.

وفي انتصار نوعي لهيئة حقوق الإنسان السعودية، فقد أعلن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في نوفمبر الماضي 2018، اعتماد تقرير المملكة العربية السعودية الثالث لآلية الاستعراض الدوري الشامل. واعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض الشامل، التقرير المتضمن التوصيات التي قدمت للمملكة، إذ أعلن رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الدكتور بندر العبيان، أن المملكة تلقت 258 توصية في موضوعات حقوق الإنسان المختلفة، مؤكداً أنها تنظر إلى هذه التوصيات بإيجابية، واهتمام بالغ، وستحظى بالدراسة في المملكة، في إطار لجان وفرق عمل متخصصة تضم الجهات الحكومية وغير الحكومية، وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني. وأشار إلى أن المملكة أوفت بكل الالتزامات التي أصبحت طرفاً فيها حيث قدمت جميع تقاريرها الدولية وكان آخرها الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان، لتكون بذلك ضمن 36 دولة التزمت بذلك من مجموع الدول الأطراف البالغ عددها 197 دولة، مشدداً على أن هذا الالتزام يُعد ترجمة فعلية وواقعية للدعم الذي تحظى به حقوق الإنسان من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان. يذكر أن المملكة شغلت عضوية مجلس حقوق الإنسان لأربع ولايات منذ تأسيسه عام 2006.



23 ألف حكم تنفيذي خلال 18 شهراً

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=363764&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2019-03-14 1:59 AM

سيطرت أحكام التنفيذ المتعلقة بقضايا مالية بين جهات مختلفة على أغلب الأحكام الصادرة عن محاكم التنفيذ عام 1439، إلى الشهر الماضي من العام الحالي، والتي بلغ مجموعها 23071 حكماً تنفيذياً. بلغ عدد الأحكام التنفيذية الصادرة من محاكم التنفيذ عام 1439 إلى الشهر الماضي من العام الجاري 23071 حكماً تنفيذياً، وتنوعت الأحكام التنفيذية ما بين أحكام تنفيذية ضد شركات، ومؤسسات بينها قضايا مالية. قضايا مالية

قال مصدر لـ«الوطن» إن «أغلب أحكام التنفيذ خلال الفترة الماضية تتعلق بقضايا مالية بين جهات مختلفة تكون مطالبة بتسديد مستحقات مالية.»

وأضاف «هناك أحكام تنفيذية صدرت على أفراد لم يسددوا متطلبات مالية أخذوها من آخرين، فعندما لم يوفوا بالدفع أو ماطلوا في الدفع لأشهر أو سنوات، صدرت بحقهم أحكام تنفيذية.»

23071 حكماً تنفيذياً

أوضح المؤشر العدلي لوزارة العدل أن «عدد الأحكام التنفيذية الصادرة من محاكم التنفيذ عام 1439 إلى الشهر الماضي من العام الجاري بلغ 23071 حكماً تنفيذياً، حيث كانت منطقة مكة المكرمة الأعلى من حيث عدد تلك الأحكام وبلغ عددها 8337 حكماً ثم منطقة الرياض بـ5340 حكماً، فالمنطقة الشرقية بـ2978 حكماً ثم منطقة المدينة المنورة بـ2552 حكماً، وجاءت منطقة عسير بـ1000 حكم، ثم منطقة القصيم بـ816 حكماً، فمحافظة جازان بـ611 حكماً، تلتها منطقة تبوك بـ419 حكماً فمحافظة حائل بـ277 حكماً ثم منطقة الباحة بـ268 حكماً فمحافظة الجوف بـ238 حكماً ثم منطقة نجران بـ118 حكماً، وكانت منطقة الحدود الشمالية الأقل بـ117 حكماً.»

عدم الإضرار بالمنفذ ضده

قال المحامي نواف النباتي لـ«الوطن» إن «هناك آلية جديدة لإيقاف الخدمات بسبب الأحكام التنفيذية وضعت من قبل وزير العدل، تتوافق مع الأنظمة واللوائح، وروعي فيها عدم الإضرار بالأخرين أي عدم الإضرار بالمنفذ ضده، مع ضمان عودة حقوق المطالبين لهم». وأبان أن «الأنظمة الجديدة منعت من حرمان الشخص المنفذ ضده من رواتبه في حالة صدور قرار بحقه يقضي بإيقاف خدماته أو الاستقطاع من حسابة البنكي بموجب قرار محكمة التنفيذ، حيث يحق له الحصول على ثلثي الراتب». وأكد النباتي أن «وزارة العدل سبق أن أكدت على الجهات ذات العلاقة ألا يشمل الحجز ثلث الراتب من مستحقات المدين، ولا يتم استقطاع من حساب المواطن وبدل غلاء المعيشة بناء على المادة 21 من نظام التنفيذ.»

آلية التنفيذ الجديدة

تهدف إلى منح قضاء التنفيذ مزيداً من القوة والقدرة على تمكين أصحاب الحقوق من حقوقهم. يكون تنفيذ قضايا الحضانة أو الزيارة في بلد الحضانة أو الزيارة المنصوص عليه في السند التنفيذي. في تنفيذ الأحكام الأجنبية يكون عبء إثبات تحقق شرط المعاملة بالمثل على طالب التنفيذ. لا يقبل طلب الشفاعة في الأعيان المباعة بالمزاد ولمستحقها المشاركة في المزاد وفقاً للأحكام المبينة في النظام. تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة وفقاً لأحكام القضاء المستعجل برؤية صغیر أو تسليمه لحاضنته مباشرة دون إجراء مقتضى المادة 34.

لا يجوز إيقاف تنفيذ الشيك إلا بعد قيام المنفذ بإيداع قيمته في حساب محكمة التنفيذ. للدائرة الأمر بمنع المنفذ ضده من السفر قبل إبلاغه بأمر التنفيذ وفق ضوابطها حددتها اللائحة. يكون تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة مباشرة دون إجراء مقتضى المادة 34 من النظام. اقتصر أحكام الحبس التنفيذي بالنسبة للممثل النظامي للشخص المعنوي الخاص على ما إذا كان محل التنفيذ فعل أو امتناع عن فعل ولا يشمل المطالبات المالية. وضعت ضوابط للحبس التنفيذي ويجب حبس المدين الممتنع عن التنفيذ إذا كان سبب المديونية توظيف أموال أو كان مقدار الدين مبلغ مليون ريال أو كان عدد الدائنين أكثر من 5 دائنين ولا يجوز الإفراج عنه إلا بموافقة طالب التنفيذ أو بحكم خاضع للاستئناف.



«المخلفي»: الأنظمة الجنائية السعودية تميز عن الدول الأخرى

بحماية خصوصية المرأة

تعليقاً على بدء أولى جلسات محاكمة المتهمين بالمساس بأمن

المملكة

المصدر: جريدة سبق الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م

<https://sabq.org/WC2dGL>

بدر الجبل - تبوك

جاء الإعلان عن بدء المحكمة الجزائية بالرياض أولى جلساتها للنظر في قضية المتهمين الذين أعلنت النيابة العامة عنهم في بيانها الشهر الماضي ليؤكد أن الدولة حريصة على أداء واجباتها في حفظ الأمن والاستقرار والتصدي لكل من يحاول النيل من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، سواء أكان رجلاً أم امرأة، فجميعهم مسؤولون جنائياً.

ومن ناحية الشرع والقانون فلا تفرق الأنظمة الجنائية السعودية بين الرجل والمرأة كباقي القوانين العدلية في العالم، وإن تميزت المملكة عنها بأن أحاطت المرأة بمزيدٍ من الخصوصية والحماية في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو في مرحلة المحاكمة.

وتفصيلاً، قال عضو النيابة العامة سابقاً، الأستاذ المساعد في قسم القانون في كلية إدارة الأعمال بجامعة الحدود الشمالية الدكتور ذياب بن رباح المخلفي، لـ"سبق": إن حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع من الواجبات التي تتكفل بها الدولة، وتسعى جاهدةً لتحقيقه؛ لتضمن للأفراد حياةً آمنةً ومستقرةً يسودها العدالة ويحكمها القانون والنظام. وهذا ما ينص عليه النظام الأساسي للحكم في المادة (36): "توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها".

وأضاف: "كما أن من واجباتها أن تضمن تماسك المجتمع الداخلي ومنع أي تصرفات أو أعمال مجرمة تؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام حيث تنص المادة (12) من هذا النظام على: "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام". فالدولة ملزمة بالتصدي لكل من يحاول زعزعة الأمن والاستقرار والقبض عليه وجمع الأدلة والقرائن التي تثبت تورطه في الأعمال المجرمة في القانون السعودي وإحالاته إلى النيابة العامة، ومن ثم إحالاته إلى المحكمة الجزائية في حال توافر أدلة كافية لاتهامه بالجريمة المسندة إليه".

وتابع "المخلفي": "لتحقيق واجباتها في التصدي لتلك الجرائم؛ فإن الأنظمة الجنائية السعودية لا تفرق بين الرجل والمرأة من ناحية المسؤولية الجنائية كباقي القوانين الجنائية في العالم، فجميعهم يقع تحت طائلة المساءلة القانونية ويكون عرضة للقبض وسائر إجراءات التحقيق كالتفتيش والاستجواب والتوقيف وغيرها، ومن ثم الإحالة إلى المحكمة المختصة للنظر في القضية لإصدار الحكم بمعاقبتهم وفقاً للقانون".

وقال عضو النيابة السابق: "ومع ذلك فإننا نجد بأن الأنظمة الجنائية السعودية قد تميزت عن باقي أنظمة الدول الأخرى بأن منحت المرأة مزيداً من الحماية والخصوصية عند التعامل معها في جميع مراحل الدعوى الجنائية وأثناء فترة إيقافها أو سجنها. فعلى سبيل المثال نصت الفقرة 3 من المادة 36 من نظام الإجراءات الجزائية على أن "يكون سماع أقوال المرأة واستجوابها والتحقيق معها بحضور أحد محارمها"... وكذلك نصت المادة 43 من النظام نفسه على: "وإذا كان المتهم امرأة وجب أن يكون التفتيش من قبل امرأة يندبها رجل الضبط الجنائي".

وتابع: "من ناحية أخرى نجد أن النظام الجنائي السعودي الذي يوفر جميع الضمانات القضائية للمتهمين المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والقوانين العدلية قد كفل لجميع المتهمين أمام المحاكم الجزائية الحق في الاستعانة بمحامٍ يترافع عنه أمام المحكمة حسبما تنص عليه المادة (4) من نظام الإجراءات الجزائية "يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أم محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة". وإذا لم يكن لدى المتهم القدرة المالية لتوكيل محامٍ للدفاع عنه فإن الدولة، ممثلة في وزارة العدل تتولى ندب محامٍ له على نفقة الدولة".



حوادث السيارات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1440 هـ - 14 مارس 2019م *

<http://www.alriyadh.com/1743490>

سعود المصبيح

في كل عام نفقد شخصيات أثرت المشهد العلمي والاجتماعي بحضورها بسبب حوادث السيارات، فقد كان لدينا تربوي قدير، عميد لكلية التربية في جامعة الملك سعود، هو الدكتور سليمان الجبر، وكان لدينا عالم في اللغويات وداعية، هو الدكتور مانع الجهني، وكان لدينا إعلامي مميز، هو الأستاذ خالد البنيان، وكان لدينا أكاديمي وإمام للحرم هو الدكتور عمر السبيل، وكان لدينا عالم جليل هو الدكتور عبدالسلام البرجس، وكان هناك شباب مميزون هم أبناء وبنات الدكتور إسماعيل البشري الخمسة - رحم الله الجميع - ولن أتوقف عن ذكر الأسماء فيما لو استمرت، أما عن الإصابات فنجد أمامنا الآلاف من ضحايا الحوادث المرورية من شلل رباعي أو نصفي أو إعاقات مختلفة بما في ذلك من هدر للطاقات

البشرية، وعندي حالة لابن أخي مشعل المصبيح الشاب الموهوب في وسائل التواصل الاجتماعي والناشط في العمل الإنساني والخيري ذهب عقله وجسمه منذ أكثر من عام تقريباً نتيجة تهور سائق يقود بسرعة جنونية صدمه وهو يمشي حتى تضرر كثيراً من الحادث - شفاه الله -، ولا تخلو أسرة من ضحايا الحوادث المرورية ويكون الأب والأم والأصدقاء والأقارب على أعصابهم خوفاً من تلقي خبر وفاة أو إصابة ابن أو صديق أو قريب، وحالياً أيضاً الخوف على الأم والزوجة والابنة والأخت.

كل ذلك دار في ذاكرتي وأنا أحضر مؤتمر السلامة المرورية الذي نظمه الأمن العام بحضور كبير من الأكاديميين من جميع أنحاء العالم وكذلك المسؤولين والباحثين في الداخل، وسادت روح الحماسة والجدية بل والطموح في أن يكون العام 2030 عاماً حاسماً في الوصول إلى درجة صفر في الوفيات المرورية، وهذا واضح من أجواء المؤتمر والنقاشات الجادة فيه، وتبقى الحلول في نظري مواصلة حزم المرور الرائع حالياً ضد المستهترين بالأنظمة وكذلك زيادة الوعي المروري عبر وسائل الإعلام التقليدي والجديد وكذلك في المدارس والجامعات والجوامع مع أهمية دمج بعض دوريات المرور بدوريات الأمن والشرطة وأن تباشر دوريات الأمن القضايا والمشكلات والمخالفات المرورية في الميدان لتكثيف الوجود الميداني وهو المعمول به عالمياً.



الاعتقال المزعوم لن يبقى أحداً خارج السجون

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 جماد ثاني 1440 هـ - 14 مارس 2019م

<https://www.al-madina.com/article/620028>

عبدالله فراج الشريف

الإعلام الغربي يتخذ من قضية حقوق الإنسان الوسيلة المثلى لتشويه سياستنا العربية وباستمرار، منذ أنشأت بريطانيا إذاعة باللغة العربية موجهة لعالمنا العربي وحتى اليوم، وتتخذ الدول الغربية اليوم من نشر أخبار مدعاة للانتقاص من حقوق الإنسان في بلداننا وسيلة للضغط علينا في علاقاتها معنا، ولم يعد مسؤول غربي زائر لبلادنا إلا ويثير هذه القضية، ولو كان مقتنعاً أن الأخبار حولها مضرورية، ولا حقيقة لها، وما إن تركد هجمة الغرب علينا بسببها، إلا ويحييها صحفي بتفعيل شديد، وكأنه زار تلك المعتقلات التي يدعي وجودها في كل بلداننا العربية والمسلمة، وأحصى ما فيها من معتقلين سياسيين، وعدّهم عدداً، ثم ينشر خبره عبر وسيلة إعلامية، فتتولى الصحف الغربية وقنواتهم المتحدة باللغة العربية نشرها بسرعة، وإذاعتها في كل نشراتها الإخبارية، وندواتها السياسية، ولو تعرّض هذا الصحفي للمساءلة، لاتضح أن هذا الذي يقوله من نسج خياله، أو أمدته به الجماعات العدو لبلادنا العربية «جماعة الإخوان المسلمين»، التي أنشأها الغرب، ويحمي أفرادها المجرمين بمنحهم جنسيات دوله، وعدد كبير يُقبر منهم في هذه الدول، وهم قومٌ لم أرَ على وجه الأرض أكذب منهم، وكما قال أحدهم بعد أن أعلن انشقاقه عنهم، إنهم يكذبون كما يتنافسون، والغريب أننا نكتشف أن أعداداً منهم متكاثرة يعملون في تلك الدكاكين التي أنشأها الغرب، لتصدر تقارير عن انتهاكات مزعومة في بلداننا العربية والمسلمة، ومنها جمعيات أنشئت منذ زمن طويل، واكتشفنا تزويرها، فنحن الذين نعيش في أوطاننا نزردي تلك المزاعم، لأنها لم تقع أصلاً في أوطاننا العربية، بزعم أنها انتقاص لحقوق الإنسان، ولو كانت تنفيذاً لأحكام شرعية وحقوقية مُعْتَبَرة في بلداننا، وهي لم تقع أصلاً، وكان بلداننا لا عمل لها إلا عقاب مواطنيها على كل ما يُعَيرون عنه من رأي، ولو كان هذا الرأي المزعوم اعتداء على ديننا وقيمنا، التي تقوم عليها حياتنا، والتي جعلت لنا على العالم مزية لا يمكنه أن ينكرها، وقد سعى صحفي ألماني أو أمريكي مؤخراً للإعلان عن اعتقال أكثر من ألفين في بلادنا، وفي مصر أكثر من سبعين ألفاً كما زعم، وطالب أن تُعاقب الدولتان على ذلك، وكان حكومات الغرب لها سلطة علينا، يُمكنها من خلالها -قانوناً- أن تُخضع دولنا للعقاب، وقد طال الزمن على مثل هذا، ووجب الوقوف في وجهه بصرامة، فلنأخذ نحن الذين يُفرض علينا ما لا يُناسبنا من قوانين الغرب أو سياساته.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
7 رجب 1440 هـ - 14 مارس
م 2019

<http://www.alhayat.com/article/4624017>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس
7 رجب 1440 هـ - 14 مارس
م 2019

<https://www.al-madina.com/article/62002>
2